

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٠٧ لسنة ٢٠١٣

بالموافقة على اتفاقية المقر بين حكومة جمهورية مصر العربية
ورابطة منتجي النفط الأفارقة بخصوص المعهد الأفريقي للبترول

والموقعة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في الثامن من يوليو ٢٠١٣ :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار:

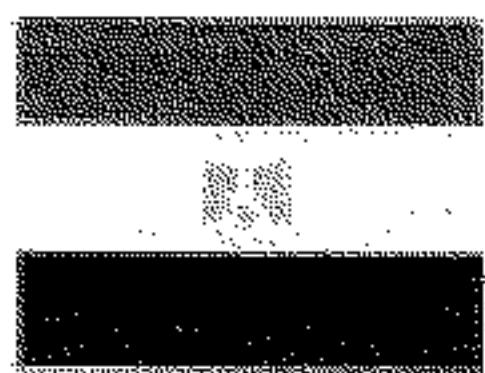
(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية المقر بين حكومة جمهورية مصر العربية ورابطة منتجي النفط الأفارقة
بخصوص المعهد الأفريقي للبترول والموقعة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٣ ، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عبدالمنصور



اتفاقية المقر

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

رابطة منتجي النفط الأفارقة

بخصوص

المعهد الأفريقي للبترول

المحتويات

الصفحة	المادة
١١	تمهيد
١١	المادة الأولى - التعريفات
١٢	المادة الثانية - غرض الاتفاقية وهدف المعهد الأفريقي للبترول ونشاطه ...
١٤	المادة الثالثة - مقر المعهد الأفريقي للبترول
١٤	المادة الرابعة - طبيعة وحرمة المقر
١٥	المادة الخامسة - الشخصية والصلاحية القانونية
١٥	المادة السادسة - حرية عمل المعهد الأفريقي للبترول
١٥	المادة السابعة - الضرائب والرسوم
١٦	المادة الثامنة - حرية التصرف في الأموال والقيام بالعمليات
١٧	المادة التاسعة - الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد
١٧	المادة العاشرة - الدخول والإقامة والمغادرة
١٨	المادة الحادية عشرة - المسئولية
١٨	المادة الثانية عشرة - الامتيازات
١٩	المادة الثالثة عشرة - شعار المعهد الأفريقي للبترول
١٩	المادة الرابعة عشرة - الغرض من الامتيازات
٢٠	المادة الخامسة عشرة - منع إساءة استعمال الامتيازات
٢٠	المادة السادسة عشرة - تسوية المنازعات
٢٠	المادة السابعة عشرة - القانون الواجب التطبيق
٢١	المادة الثامنة عشرة - أحكام ختامية

تمهيد

إن حكومة جمهورية مصر العربية

ورابطة منتجي النفط الأفارقة

إذ يعبران عن حرصهما على البدء في تأسيس المعهد الأفريقي للبترول كأحد أجهزة رابطة منتجي النفط الأفارقة والمنشأ بالقرار رقم RES/APPA/N°0199/XXIXth/CAIRO/2012

ال الصادر من المجلس الوزاري لرابطة منتجي النفط الأفارقة بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٢ :

وإذ يؤكدان على دور مصر الريادي - في ضوء عضويتها في رابطة منتجي النفط الأفارقة - في مساندة الدول الأفريقية في كثير من المجالات ومن بينها نقل التكنولوجيا والتدريب الفنى والمهنى للكوادر البترولية الأفريقية وتلبية احتياجات القطاعات البترولية بها والاستفادة من خبرة مصر العربية في هذا المجال وكذلك تأسيس قطاع البترول المصرى لعدد من الشركات المتخصصة في مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية في قطاع البترول ومنها شركة مهارات الزيت والغاز (OGS) باعتبارها الجهة القائمة على توفير مقر المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) وتقديم كافة خدمات الدعم الفنى له بشكل حصرى داخل جمهورية مصر العربية لتمكينه من أداء رسالته وتحقيق أغراضه . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن للمعهد الأفريقي للبترول الاستعانة بخدمات آخرين في المجالات التي لا تغطيها شركة مهارات الزيت والغاز :

وإذ يأخذان في الاعتبار أنه من مصلحتهما المشتركة إبرام اتفاقية لتنظيم جميع المسائل المتعلقة بإقامة مقر المعهد الأفريقي للبترول بالقاهرة :

لذلك فقد اتفق الطرفان فيما بينهما على ما يلى :

(المادة الأولى)

التعريفات

يكون للمصطلحات التالية حি�ثما وردت في هذه الاتفاقية المعانى المقابلة لكل منها

أو ما لم يذكر خلاف ذلك :

«الاتفاقية» : تعنى اتفاقية المقر بين حكومة جمهورية مصر العربية ورابطة منتجي النفط الأفارقة بخصوص المعهد الأفريقي للبترول .

«APPA» : تعنى رابطة منتجى النفط الأفارقة ، وهى رابطة دولية حكومية أنشئت فى ١٩٨٧ فى لاغوس - نيجيريا ، لتكون منصة مشتركة للتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات من أجل الاستفادة القصوى من الموارد النفطية للبلدان الأعضاء .

«OGS» : تعنى شركة مهارات الزيت والغاز ، وهى إحدى الشركات التابعة لوزارة البترول المصرية ومالكة مقر المعهد الأفريقي للبترول .

«AFPI» : يعنى المعهد الأفريقي للبترول وهو أحد أجهزة رابطة منتجى النفط الأفارقة ولا يهدف إلى الربح .

«المقر» : يعنى المساحة المحددة داخل مقر شركة OGS بالقاهرة .

«الموظفون بالمعهد الأفريقي للبترول» : تعنى مدير عام المعهد وجميع موظفى المعهد الأفريقي للبترول ، باستثناء الموظفين المصريين الذين يعينون على أساس محلى .

«مدير عام المعهد» : يعنى مدير عام المعهد الأفريقي للبترول ، أو أى مسئول معين فى التصرف نيابةً عنه .

«الحكومة» : تعنى حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة فى وزارة البترول .

«الطرفان» : ويشار إليهما مجتمعين بأنهما حكومة جمهورية مصر العربية (ممثلة فى وزارة البترول) ورابطة منتجى النفط الأفارقة ، ومنفردین بلفظ «طرف» ويعنى إما حكومة جمهورية مصر العربية (ممثلة فى وزارة البترول) أو رابطة منتجى النفط الأفارقة كما قد يتطلب السياق .

(المادة الثانية)

غرض الاتفاقية وهدف المعهد الأفريقي للبترول ونشاطه

١-٢ تنظم هذه الاتفاقية المسائل المتصلة أو الناشئة عن إنشاء وتنوير الأعمال المتعلقة بأداء المعهد الأفريقي للبترول لمهامه .

٢-٢ الهدف من إنشاء المعهد الأفريقي للبترول هو تحقيق رؤية وأهداف رابطة منتجى النفط الأفارقة - وهى رابطة لا تهدف إلى الربح - لتبادل الخبرات والمعرفة فى مجال صناعة النفط والغاز فى أفريقيا ، ومنتدى لتنسيق التدريب وبناء القدرات وتنميتها .

٣-٢ مراعاة لما ورد في ديباجة الاتفاقية من اعتبار شركة مهارات الزيت والغاز (OGS) هي الجهة المعنية بتقديم جميع خدمات الدعم الفني لمعهد البترول الأفريقي (AFPI) بشكل حصرى ، لتحقيق الهدف المذكور أعلاه ، وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن لمعهد البترول الأفريقي الاستعانة بقدمي خدمات آخرين في المجالات التي لا تغطيها شركة مهارات الزيت والغاز .
يقوم معهد البترول الأفريقي (AFPI) بمارسة الأنشطة التالية لتحقيق الهدف المذكور أعلاه :

- (أ) تكوين وإعداد المدربين والمتدربين في مختلف تخصصات قطاع النفط والغاز من خلال تقديم أحدث الأساليب التعليمية والتدريبية .
- (ب) تعزيز إجراء بحوث ودراسات حول الأساليب الحديثة في التنظيم الصناعي ، والمبادئ الأساسية لعلم الإدارة .
- (ج) إنشاء نظام مركزي للمعلومات والتوثيق على مستوى الدول الأعضاء وتطوير المعرفة التكنولوجية في مجالات التعليم والتدريب والإدارة الصناعية .
- (د) التنسيق بين معاهد ومراكز التدريب بالدول الأعضاء في رابطة منتجي النفط الأفارقة (APPA) ، لتحقيق التناسق وتبادل الخبرات فيما بينها .
- (ه) تطوير شبكة من المهنيين والخبراء العاملين في مجال التدريب في قطاع النفط والغاز من الدول الأعضاء في رابطة الأباء .
- (و) تقديم الخدمات الاستشارية في مجال التدريب وتنمية رأس المال البشري للحكومة وشركات النفط الوطنية في البلدان الأعضاء في رابطة منتجي النفط الأفارقة (APPA) .
- (ز) إجراء أية دراسة وتنفيذ أي مشروع يعهد إليه من قبل الهيئات المنصوص عليها في القانون الأساسي لرابطة منتجي النفط الأفارقة .
- (ح) إقامة علاقات عمل وثيقة وتعزيزها بين المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) والجامعات الأفريقية ومن بينها Pan African University .

(المادة الثالثة)

مقر المعهد الأفريقي للبترول

١-٣ تم تخصيص المقر الدائم للمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) من قبل وزارة البترول بالدور الأول ببني مقر شركة مهارات الزيت والغاز (OGS) حيث يؤكد الطرفان على أن المقر الحالي للمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) مملوك بالكامل لشركة مهارات الزيت والغاز (OGS) .

٢-٣ يستخدم المقر بغرض تحقيق أهداف المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) ، مع مراعاة شروط هذه الاتفاقية والقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

(المادة الرابعة)

طبيعة وحمة المقر

١-٤ للمقر حرمة مصونة ، ولا يجوز لأىٍ من مأمورى أو موظفى الحكومة بجمهورية مصر العربية دخول المقر لممارسة وظائفهم الرسمية فيه إلا بموافقة صريحة من مدير عام المعهد أو من ينوب عنه . ومع ذلك تفترض موافقة مدير عام المعهد أو من ينوب عنه في حالة نشوب حريق أو كارثة أو حادثة ما أخرى تتطلب اتخاذ إجراءات وقائية عاجلة .

٢-٤ لا يجوز استخدام المقر في غير الأنشطة والأغراض المحددة في هذه الاتفاقية ، كما لا يجوز استخدام المقر كملجأً لأشخاص يتهربون من قرار القبض عليهم ، أو أشخاص مطلوبين للحكومة للتسليم إلى بلد آخر ، أو أشخاص يسعون إلى التهرب من تنفيذ إجراء قانوني ، وتسرى قوانين جمهورية مصر العربية على أي مخالفات في هذا الشأن .

٣-٤ تعمل السلطات المصرية المختصة على تحقيق الهدوء بأمن المقر والعمل على منع قيام شخص أو مجموعات من الأشخاص بدخوله بصورة غير مصحح بها أو حدوث اضطرابات في المنطقة المجاورة مباشرة للمقر .

٤-٤ باستثناء ما ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية ، يكون للمحاكم أو غيرها من الأجهزة المختصة في جمهورية مصر العربية الاختصاص ، كما هو منصوص عليه في القوانين المعمول بها ، بالنسبة للتصرفات والمعاملات التي تتم داخل المقر .

٥-٤ توفر السلطات المصرية عند الاقتضاء وبناءً على طلب مدير عام المعهد أو من ينوب عنه ، عدداً من رجال الشرطة لحفظ القانون والنظام للمقر .

(المادة الخامسة)

الشخصية والصلاحية القانونية

براعاة أحكام هذه الاتفاقية والقوانين السارية المعمول بها في جمهورية مصر العربية ،
يتمتع المعهد الأفريقي للبترول بالشخصية الاعتبارية ، وله بصفة خاصة الصلاحية القانونية
في القيام بما يلى :

(أ) إبرام العقود .

(ب) تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة لأغراضه والتصرف بها .

(ج) إجراء سائر التصرفات القانونية المتعلقة بأعماله ومهامه والتقاضى أمام المحاكم المختصة .

(المادة السادسة)

حرية عمل المعهد الأفريقي للبترول

١-٦ تعمل الحكومة على أن يمارس المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) مهامه الرسمية باستقلال وحرية وفقاً للقوانين واللوائح بجمهورية مصر العربية ،
 ٢-٦ وعلى وجه الخصوص ، أن تسمح لهم بعقد الاجتماعات والندوات العلمية بالمقر أو في أماكن أخرى بجمهورية مصر العربية بشرط الحصول على موافقة الحكومة .

(المادة السابعة)

الضرائب والرسوم

١-٧ يكون المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) المسئول عن استيراد وتخليص المعدات والسلع والمواد والأدوات اللازمة لتسير مهامه في جمهورية مصر العربية ، باستثناء ما هو منصوص عليه أدناه وما تنص هذه الاتفاقية على خلافه .

٢-٧ يخضع المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) للقوانين واللوائح المطبقة في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالجمارك ودفع كل رسوم الاستيراد والتصدير ، بما في ذلك أية متطلبات تتعلق بإيداع الإقرارات الجمركية والرسوم وتقديرها والاحتفاظ بسجلات للمراجعة من قبل الأشخاص المفوضين .

٣-٧ كل تصرف لاحق للأدوات والمعدات والمواد وغيرها التي يستوردها المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) من خلال نصوص هذه الاتفاقية يجب إبلاغ الجهات المعنية به (شركة مهارات الزيت والغاز ، وزارة الخارجية ووزارة المالية) خلال المدة المقررة ، ويلتزم المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) بدفع الضريبة الجمركية وفقاً لحالتها وقيمتها وفئة التعريفة الجمركية السارية وقت التصرف .

٤-٧ يلتزم المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) بسداد ضريبة المبيعات المتضمنة في الفواتير ثم تقديم هذه الأخيرة إلى وزارة الخارجية (إدارة المراسم) لاسترداد قيمة الضريبة وذلك لتمتع المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) بالإعفاء في هذه الحالة بالشروط والقواعد المعمول بها من قبل السلطات المختصة بجمهورية مصر العربية .

٥-٧ لا يجوز أن يزيد عدد السيارات المسروق بها للمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) تحت نظام الموقوفات لاستخدامها في مهامه الرسمية في بداية نشاطه عن سيارتين ولا يجوز له بيعها في مصر إلا بعد سداد الرسوم والضرائب الجمركية المقررة .

٦-٧ لا يجوز أن يزيد عدد السيارات المسروق بها لكل عضو لاستعماله الشخصى في المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) عن سيارة واحدة تحت نظام الموقوفات وفقاً للقواعد المعمول بها في هذا الشأن .

(المادة الثامنة)

حرية التصرف في الأموال والقيام بالعمليات

يحق للمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) فتح وإدارة حسابات بنكية واستلام وحيازة ونقل وتحويل مبالغ مالية أو غيرها من الأوراق المالية القابلة للتحويل والتصرف فيها بحرية وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات المقررة من جانب البنك المركزي المصري ، كما يحق له - وبصفة عامة - القيام بكافة الأنشطة والعمليات اللازمة لضمان تحقيق أهدافه وما يتطلب ذلك من إجراء معاملات مع الجهات الأخرى وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

(المادة التاسعة)

الضمان الاجتماعي

- ١-٩ يخضع جميع العاملين المصريين بالمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٨ المنظم لأوضاعهم التأمينية وتعديلاته .
- ٢-٩ تكون المعهد أحد أجهزة رابطة منتجي النفط الأفارقة (APPA) ، يخضع العاملون الأجانب بالمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) للنظام التأميني المطبق في رابطة منتجي النفط الأفارقة (APPA) .

(المادة العاشرة)

الدخول والإقامة والمغادرة

- ١-١٠ مع مراعاة ما تقرره القوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية ، تتخذ السلطات المصرية الإجراءات اللازمة للدخول والمغادرة من والإقامة في جمهورية مصر العربية بالنسبة للأشخاص التالي ذكرهم :
- موظفي المعهد الأفريقي للبترول وأزواجهم ومن يعولون من أفراد أسرهم ، الأشخاص المنتدبين في مهام لدى المعهد الأفريقي للبترول ولكن ليسوا موظفين فيه ، والذين يدعون لحضور مؤتمرات واجتماعات ينظمها المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) بصفة رسمية .
- ٢-١٠ يلتزم المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) بإخطار وزارة الخارجية والسلطات المعنية بجمهورية مصر العربية من وقت لآخر ، بقائمة بأسماء الموظفين بالمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) وأفراد أسرهم وبأى تغيير في حالة أسرهم مع بيان تاريخ الميلاد والجنسية ومحل الإقامة بجمهورية مصر العربية وموقع العمل بالنسبة لكل منهم وفقاً لطلبات وزارة الخارجية في هذا الشأن .

(المادة الحادية عشرة)

المسئولية

يتحمل المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) كامل المسئولية عن أي مخالفات أو أخطاء تنشأ عن ممارسة هذه الحقوق والصلاحيات والأنشطة من جانب الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة من هذه الاتفاقية وغيرهم من الأشخاص التابعين للمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) سواء أجانب أو مصرىين .

(المادة الثانية عشرة)

الامتيازات

١١- ببراعة أحكام هذه الاتفاقية والقوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ،
تبذل الحكومة جهودها المعقولة من أجل تمنع موظفى المعهد الأفريقي للبترول من غير المصريين
بالممتيازات الآتية داخل جمهورية مصر العربية :

(أ) الإعفاء من الضرائب بالنسبة للرواتب ، التعويضات ، المكافآت والمعاشات التي تدفع لهم من المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) أو من أحد النظم التأمينية المشار إليها في المادة التاسعة خلال فترة خدمتهم مع المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) في فترة سابقة أو في الوقت الحاضر .

(ب) اكتساب أو حيازة مبالغ أجنبية وغيرها من الأصول المالية وفتح حسابات بنكية بعملة أجنبية وغيرها من المنقولات وغير المنقولات طبقاً للقواعد واللوائح المقررة بالقوانين المصرية ، كما يكون لهم الحق في نهاية فترة عملهم بالمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) في إخراجها من جمهورية مصر العربية من خلال القنوات الشرعية المرخص بها داخل مصر وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات المصرفية الصادرة من البنك المركزي المصرى في هذا الشأن .

(ج) مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابعة من هذه الاتفاقية وبراءة القوانين

واللوائح المصرية ، يكون لهم الحق في استيراد :

الأثاث والأمتعة الشخصية والأجهزة المنزلية المعدة للاستخدام الشخصي دون سداد الضرائب والرسوم بشرط إعادة التصدير بعد انتهاء المهمة .

كميات محدودة من بعض المواد للاستخدام أو الاستهلاك الشخصي وليس للبيع أو الهبة ، على أن يتم إعفاؤها من الضريبة الجمركية ويتم تحديد هذه الكميات بالاتفاق بين الجهات المعنية (مصلحة الجمارك ووزارة الخارجية) .

٢-١٢ لغرض تنفيذ هذه المادة ، يلتزم المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) بإخطار وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية بقائمة أسماء ووظائف موظفى المعهد وأية معلومات أخرى خاصة بالموظفين الذين يصلون إلى مصر لتولى مناصبهم بالمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) لكي تبحث وزارة الخارجية عن تعميم الامتيازات المقررة في هذه الاتفاقية وتطبيق القواعد المعمول بها فيما يتعلق بإصدار بطاقات الهوية الخاصة بهم ، على أساس دراسة كل حالة على حدة .

٣-١٢ يكون التمتع بالامتيازات المذكورة في هذه المادة مقصوراً على موظفى المعهد خلال فترة عملهم به .

(المادة الثالثة عشرة)

شعار المعهد الأفريقي للبترول

يحق للمعهد الأفريقي للبترول أن يرفع شعاره على مقره بالتنسيق مع شركة OGS .

(المادة الرابعة عشرة)

الغرض من الامتيازات

تمنح الامتيازات المشار إليها في المادة الثانية عشرة لصالح المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) لا بقصد المنفعة الشخصية للموظفين أنفسهم ، حيث إن الغرض الوحيد منها هو ضمان حرية المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) في ممارسة مهامه واستقلال موظفيه في القيام بواجباتهم بالمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) .

(المادة الخامسة عشرة)

منع إساءة استعمال الامتيازات

- ١-١٥ يلتزم المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) وموظفوه في جميع الأوقات بالتطبيق السليم للقوانين المصرية والالتزام بالأنظمة والتعليمات الأمنية وتجنب إساءة استعمال أيٍ من التسهيلات والامتيازات المذكورة في هذه الاتفاقية .
- ٢-١٥ يحق للسلطات المصرية المختصة إبعاد أيٍ من موظفي المعهد عن الأراضي المصرية خلال فترة مهامهم الرسمية ، إذا أساءوا استخدام امتيازات الإقامة المعترف بها لهم وذلك لمارستهم أنشطة خارجة عن نطاق هذه الاتفاقية وصفتهم الرسمية في المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) .

(المادة السادسة عشرة)

تسوية المنازعات

تحل الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها ودياً بطريق التفاوض ، ويبذل الطرفان ما بوسعهما لحل الخلافات بحسن نية وإنصاف . وفي حالة فشل المفاوضات في تسوية النزاع يحال النزاع إلى المجلس الوزاري لرابطة منتجي النفط الأفارقة (AFPI) وفي جميع الأحوال يحق لأيٍ من الطرفين اللجوء إلى المحاكم المصرية المختصة .

(المادة السابعة عشرة)

القانون الواجب التطبيق

- ١-١٧ تخضع هذه الاتفاقية لقوانين جمهورية مصر العربية في تنفيذها وتفسيرها .
- ٢-١٧ يخضع الطرفان للقوانين واللوائح والقرارات التي تكون سارية في جمهورية مصر العربية .

(المادة الثامنة عشرة)

أحكام ختامية

١-١٨ تسرى هذه الاتفاقية من تاريخ تسلم المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) إخطاراً من الحكومة المصرية يفيد باستيفائها الإجراءات الدستورية اللاحقة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ .

٢-١٨ تبرم هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ دخولها حيز النفاذ ، وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية .

٣-١٨ يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية بالاتفاق بين الطرفين في أي وقت من الأوقات ، على أن يكون كتابةً ويتبع بشأن هذا التعديل ذات الإجراءات القانونية في الاتفاقية الأصلية .

٤-١٨ تنتهي هذه الاتفاقية وفقاً لما يلى :

بالاتفاق بين الطرفين .

أو بانقضاء اثنى عشر شهراً من إخطار أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية وذلك من أجل إتاحة الفرصة للمعهد الأفريقي للبترول (AFPI) للانتقال . في حالة صدور قرار بحل المعهد الأفريقي للبترول (AFPI) من المجلس الوزاري لرابطة منتجي النفط الأفارقة (APPA) .

حررت هذه الاتفاقية في مدينة ليبرفيل ، الجابون بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٣ من ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية ولكل منها ذات المفعولة وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد النص المحرر باللغة الإنجليزية .

عن رابطة منتجي النفط الأفارقة

عن حكومة جمهورية مصر العربية

معالي / إتيان ديودون نجوبو

أحمد سعيد العشماوى

وزير البترول والطاقة والموارد المائية

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

دولة الجابون

شركة مهارات الزيت والغاز

(رئيس رابطة الأباء)

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٦٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٦
بالموافقة على اتفاقية المقر بين حكومة جمهورية مصر العربية ورابطة منتجي النفط الأفارقة
بخصوص المعهد الأفريقي للبترول ، والموقعة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٣ :
وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٩ :

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية القرار الجمهوري رقم ٦٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٦
بالموافقة على اتفاقية المقر بين حكومة جمهورية مصر العربية ورابطة منتجي النفط الأفارقة
بخصوص المعهد الأفريقي للبترول ، والموقعة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٣
ويعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ٢٠١٣/١٠/٣

صدر بتاريخ ٢٠١٣/١١/١١

وزير الخارجية

نبيل فهمي